طريق الوصول إلى الحقّ

تأليف
محمّد گوزل الآمدي

فهرس المطالب

- تقديم
- الفرقة الناجيةواحدة
- الغلاة من محبي عليّ (عليه السلام)
- رواة المناكير
- المدلّسون من الرواة
- معرفة الأشخاص برواياتهم
- مبغضو عليّ (عليه السلام)وأعدائه
- الطريق الأقصر للوصول إلى الحقّ

تقديم

الحمد لله حمداً يليق بجلاله وجماله، والصّلاة والسلام على أفضل خلقه المبعوث لإتمام دينه واكماله، وعلى الطاهرين المعصومين من آله والصالحين المخلصين من أصحابه.

(وبعد) فهذه الكرّاسة عبارة عن محاضرة ألقيتها في شبكة الانترنيت في غرفة (الصواط المستقيم) ليلة الجمعة اليوم الأول من شهر ربيع الثاني سنة ألف وأربعمائة وثلاث وعشرين من الهجرة النبوية، المصادف لليوم [13] من شهر [June] سنة [2002] الملادية. وكنت قد وعدت المستمعين أن أنشر متن المحاضرة في الشبكة.

ولا شكّ أنّ أهمية هذه المحاضرة تستدعي أن يلاحظها المحققون بدقةٍ،

ويعتنوا بها بصورة جديّة، وذلك لأنّها تعالج أهمّ المسائل من مشاكل الأمة الإسلامية، حيث أشرت فيها إلى المنشأ الأصلي لاختلاف المسلمين والفرقة بينهم، وقمت فيها ببيان الحلّ الأساسي لهذه المشكلة. وبحلّها نكون قد فتحنا أمامنا الباب الأصلي لحلّ المشاكل الاُخرى.

فإليكم نصّ المحاضرة مع تغييرات وزيادات مفيدة.

الفرقة الناجية واحدة

قال الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم: **(هُوَ الَّذِي أرسَلَ رَسُولَه بِالهُدَى وَدِينُ الحقِ لِيظهِرَهُ عَلَى الدِينُ كِلِه وَلوَ كَرِه الْمُشْرِكُونُ)**[1].

وقال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): " ستفترق أمّتي على ثلاث وسبعين فرقة، الناجية منهم واحدة، والباقون هلكى "[2].

---

1 - سورة التوبة: 33، وسورة الصفّ: 9.

2 - سنن الترمذي: 4 / 291 ح: 2649، 2650، سنن أبي داود: 4 / 197 - 198 ح: 4596، 4597، سنن ابن ماجة: 2 / 1321 - 1322 ، السنّة لابن أبي عاصم: 1 / 32 - 36 ح: 63 - 71 ، المستدرك للحاكم: 1 / 128 - 129 و 4 / 430 ، مجمع الزوائد: 7 / 258 - 260 ، كنز العمّال: 1 / 209 - 211، 376 - 381 ح: 1052 - 1061، 1637 - 1659 و 11 114، 115، 304 ح: 30834 - 30838.

وقد ورد هذا الحديث عن جماعة كبيرة من الصحابة، منهم:

1 – أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام).

2 – عبد الله بن مسعود.

3 – سعد بن أبي وقاص.

4 – عوف بن مالك.

5 – أنس بن مالك.

6 – أبو أمامة الباهلي.

7 – واثلة بن الأسقع.

8 – أبو الدرداء.

9 – عمرو بن عوف.

10 – عبد الله بن عمرو وغيرهم.

وصحّح هذا الحديث كلٌّ من الترمذي وابن حبّان والحاكم والذهبي والبوصيري وغيرهم، وهو نصّ صريح في أن الناجية من بين تلك الفرق هي فرقة واحدة لا أكثر، فلا يمكن أن يُدّعى بأنها فرقتان، أو ثلاث فُرق، أو أربع.

فنحن نعلم بأنّه قد توجد بين الفرق الإسلامية فرقة واحدة، وهي على الحقّ لا غير، أما منَ هي هذه الفرقة؟ وما هي علاماتها؟ فهل هي فرقة كامنة بين الفرق العقائدية؛ كالشيعة والمعتزلة وأصحاب الحديث والأشعرية والماتريدية؟ أو هي

كامنة فيما بين الفرق الفقهية؛ كالجعفرية والزيدية والحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة؟ أو هي فرقة من هذه الفرق الفقهية المعتنقة لإحدى العقائد المذكورة؟

وكلّ فرقة تدّعي أنها هي الفرقة الناجية، وأن جميع من خالفها من الفرق الأخرى هالكة. ومع اتفاق الجميع على أن خبرّ الآحاد لا يفيد إلاّ الظنّ، وأن الظن لا يغني من الحق شيئا، نرى كل فرقة يتمسك بأخبار من هذا القبيل، ويحكم على من خالفها بالضلالة، من دون أن يفكّر في أنّه يمكن أن يوجد عند غيرها ما يماثل تلك الأخبار أو أقوى منها سنداً وأوضح دلالة. فكل فرقة تدّعي أنّ طريقها هو الطريق الصحيح، وأن الطريق السقيم هو ما خالفه.

ولا يخفى أنّه قد كان للسلطات الحاكمة الدور الفعّال في إيجاد الفرقة بين المسلمين، وتغطية وجه الحق، ولبسه بالباطل، خاصّة السلطة الأموية. وكذلك كان للمنافقين من أعداء الاسلام الدور الخطير في هدم الإسلام، ووضع الأحاديث على لسان النّبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ مما كان سبباً

لتشويش أفكار المسلمين ووقوعهم في اللبس والحيرة.

وقد كان للاغبياء من أبناء هذه الأمّة دور مهمّ في مواراة الحق أيضا. والمقصود من هؤلاء هم الذينّ خدعهم الشيطان؛ فزيّن لهم سوء أعمالهم، فيرون أنّ ما ذهبوا اليه هو الحق، وأن كل مّا خالفه هو الباطل، وأن جمّيع أنواع الخدمة في سبيله خدمة للحقّ، وكلّ عمل لهدم ما خالفه عمل لهدم الباطل. فهذه الوسوسة الشيطانية حملت هؤلاء البلهُ على القيام بوضع الأحاديث وحذف ضعفاء الرجال من أسانيد الروايات والتحريف في الألفاظ والتغيير في المتون لذلك الغرض.

ومن المؤسف أنّ تعداد هذا الصنف من الناس كثير في كلّ عصر. وعلامة هؤلاء هو أنهّم يتأثرّون بالقضايا والحوادث أكثر من سائر الناس؛ فيحكمون في الأمور والمسائل وفق إحساساتهم ومشاعرهم، فكان عقل هذا الصنف من محجوباً وراء حواسهم. ومن علاماتهم – أيضاً – العجب، والتظاهر بالورع، وإظهار الحماسة في العقيدة.

الصفحة 11

فكانت العصبية المذهبية عقبة أساسية في طريق الوصول إلى الحقّ والوحدة الاسلامية. فاذا لاحظت التاريخ فستواجه كثيراً من أهل العلم ممّن ليس لهم همٌّ سوى الدفاع عن مذهب معين، الذّى أقرواّ في أنفسهم بأنه ّهو الحق، لاّ غير. وقد ساعدتهم الوسوسة الشيطانية في صدورهم؛ بأنّكم إذا أبديتم احتمال الحقيّة في غير مذهبكم أو احتمال وجود شيء من الباطل في مذهبكم فيكون ذلك دليلاً على عدم كونكم مطمئنيّن بمذهبكم ومستقيّن في عقيدتكم، فيقوم هؤلاء المساكين بالدفاع عن كل مّسألة من مسائل المذهب الّذي اختاروه، ويصدوّن على أنفسهم جميع المنافذ التيّ يمكن أن يصلوا من خلالها إلى الحقيقة، ويقيدوّن مشاعرهم دون سماع جميع الأصوات الآتية من قِبل أرباب المذاهب الأخرى.

ولا يخفى أنّ حبّ الجاه والشهرة والاتصّاف بألقاب التفخيم والتبجيل، وكذا التهنيئات والتبريكات المتكررة من قبل أتباع مذهبٍ للشخصِ عند غلبته على مخالفيه يكون مانعاً

الصفحة 12

قويّاً وسداّ مًحكما بيًن ذلك الشخص وبين الوصول إلى الحقيقة. ويصير ذلك سببا لأًن لا يبقى لدى هذا الشخص هدف سوى الدفاع عن ذلك المذهب، كي يُتصّف بأنهّ هو الحامي للمذهب الفلاني والمدافع عنه. وفي هذا العصر قد ارتفع بعض الموانع عن طريق الحقّ – بحمد الله – وإن كان البعض الآخر لم يزل باقياً.

ثم إنّ علاج هذه المشكلة بحاجة إلى الانطلاق من نقطة متفّق عليها بين الجميع، حتى نستطيع من خلالها أن نصل إلى النتيجة المطلوبة. ولأجل هذا الهدف ألفت كتابي [عليّ ميزان الحقّ]، وتوصلّت إلى أننا إذا أردنا أن نصل إلى الحقيقة يلزمنا أن نجتنب في المسائل الّتي اختلفت فيها الأمّة عن مرويات ستةّ أصناف من الناس، وهم:

1 – مبغضو عليّ (عليه السلام) وأعدائه؛ من الفسقة والمنافقين.

2 – الموالون لأعداء أهل البيت (عليه السلام) من الّذين يتظاهرون محبتهم.

3 – الغلاة الّذين يدّعون محبة علي (عليه السلام).

4 – المدلّسون من رجال الحديث.

الصفحة 13

5 – المنفردون برواية الأحاديث المنكرة.

6 – المجهولون الّذين وثّقوا بأحاديثهم؛ من الذيّن ليست لهم ترجمة مبينة ّ لأحوالهم.

الصفحة 14

الغلاة من محبّي عليّ (عليه السلام)

أما لماذا يلزم أن نجتنب من أحاديث الغلاة من الّذين يدّعون محبة علي (عليه السلام)؛ فذلك لاتفاقّ الأمة عّلى هلاك هذه الطائفة وغوايتها، فلزم أن نطرح روايات هذه الطائفة، وبالخصوص ما رووها في المسائل الخلافية بين الأمّة وما تفوح منه رائحة الغلو.

ويعتبر للحكم على الشخص بكونه من أهل الغلو الشروط التالية:

1 – أن ينفرد برويات في مناقب أهل البيت (عليه السلام) تكون مخالفة لنصّ القرآن.

2 – أو تكون مخالفة لصريح السنّة القطعية المتفقّ عليها بين الأمة.

3 – أو تكون مخالفة للقضايا العقلية المسلّمة عند الجميع.

الصفحة 15

وأما ما يصنعه بعض النواصب؛ من الحكم بالغلوّ على كلّ من روى فضيلة لأهل البيت (عليهم السلام) فوق تصورّهم فهو حكم خال عن الانصاف،ولا يمكن قبوله أصلاً.

الصفحة 16

رواة المناكير

وأما رواة المناكير؛ فعند بعض أئمّة الحديث هم الذيّن انفردوا بما كان مخالفا لًما رواه الآخرون من أئمة الحديث. قال مسلم في مقدمة صحيحه: {وعلامة المنكر في حديث المحدّث إذا عرضتَ رْوايته ُللحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفتْ روايتهُ روايتهَم، أو لم تكد توافقها }.

ثم قام بعض المتأخرين كابن الجوزي والذهبي فحكموا على كلّ من روى ما يخالف المذهب الحاكم بكونه منكر الحديث. وهذا الحكم غير موافق للعدالة وغير ملائم للموازين العلمية، بل ينبغي في الحكم على الشخص بأنّه منكر الحديث مراعاة الأمور التالية:

1 – أن يكون حديثه مخالفاً لصريح القرآن تمام المخالفة.

2- أو يكون مخالفاً لما اتفّقت عليه الأمةّ من السنةّ النبوية.

3- أو يكون مخالفاً للمسلمّات العقلية القطعيةّ عند الجميع.

4- أن يتكرر ذلك من شخص معين.

المدلّسون من الرواة

وأما المدلّسون من رجال الحديث فكان علينا أن نجتنب من أحاديثهم في المسائل الخلافية بين الأمةّ أيضاً، وترد شّهادتهم، حتى لو حكم أكثر أئمّة الحديث أو كلهّم بوثاقتهم، وحتى لو صرحّوا بالتحديث.

وذلك لأنّ من حذف اسم الضعفاء من الأسانيد زعم نصرة الحقّ لا يستبعد منه أن يكذب لنفس العلةّ. وما أكثر أصحاب هذا العمل الشنيع بين المحدّثين! حتى قال شعبة: { مارأيت أحداً من أصحاب الحديث إلا يّدلسّ، إلا ابنّ عون وعمرو بن مرة }[1].

ولأجل توضيح خطورة هذه الظاهرة بشكل أوسع لا بأس بأن نتعرّض لشرح شيء من أحوال أحد المدلّسين، فلاحظ:

1 - هكذا حكى عنه الحافظ العسقلاني في آخر كتاب [طبقات المدلّسين].

فهذا محمّد بن مسلم أبو الزبير المكيّ الذّي كان مشهورا بالتدليس، ومع ذلك وثقه أئمة الحديث ورووا عنه في مدوناتهم، وحكموا بالاتصال على كلّ ما صرّح بالتحديث من روايته، وكذا على كلّ ما رواه عن جابر بن عبد الله، إذا ورد ذلك من طريق الليث بن سعد.

أما سبب حكمهم الأوّل؛ فهو أنّ الثقة عندهم إذا قال (حدثنا) فلا يحتملون منه أن يكذب فيه. وأما سبب حكمهم الثاني؛ فذلك أنّ الليث زعم أنهّ طلب من أبي الزبير أن يعلمّ له على كل مّا رواه عن جابر مباشرة، ففعل[1].

ولا يخفى أنّ المدلّس يمكن أن يّقول: (حدثني فلان)، من دون أن يسقط بينه وبين ذلك الشيخ أحدا، إلا أنهّ ليّست هناك وثيقة على أنّه لا يحذف مَن فوق شيخه. وسيتضح صدق هذا الكلام عن قريب ان شاء الله تعالى.

1 - ميزان الاعتدال: 4 / 37 - 40 مر: 8169، تهذيب التهذيب: 9 / 390 مر: 729.

وأما الحكم باتّصال كلّ ما رواه الليث عن أبي الزبير؛ فهو من العجائب، فطلبه من أبي الزبير بأن يعُلمّ له على كل مّا رواه عن جابر مباشرة هل يكون وثيقة قطعية على أنّ أبا الزبير لا يخونه في ذلك أيضاً؟ ولأجل توضيح الأمر لاحظ الرواية

التالية:

أخرج أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم؛ من طريق الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): " لا يدخل النار أحد ممن بايع تحت الشجرة "[1].

وأخرج أحمد ومسلم والنسائي والطواني وغيرهم؛ من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، عن أم مبشر، عن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: " لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب

1 - مسند أحمد: 3 / 350، صحيح ابن حبان: 11 / 127 ح: 4802، سنن أبي داود: 2 / 624 ح: 4653، سنن الترمذي: 6 / 168 ح: 3860، السنن الكبرى للنسائي: 6 / 464 ح: 11508.

الشجرة أحد؛ الّذين بايعوا تحتها "[1].

وأخرج ابن راهويه وأحمد وأبو يعلى والطواني؛ من طريق الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن أم مبشر، عن حفصة عن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: " إنّي لأرجوا أن لا يدخل النار أحد ان شاء الله ممنّ شهد بدراً والحديبية "[2].

فلاحظ كيف حذف أبو الزبير اسم أم مبشر وحفصة من الإسناد، ونسب الحديث إلى جابر الّذى كان مقبول الحديث عند جميع الأمة. وإذا لاحظت رواية الليث عن أبي الزبير ترى أنّ

1 - مسند أحمد: 6 / 420، صحيح مسلم: 2 / 490 ح: 2496، السنن الكبرى للنسائي: 6 / 395 ح: 11321، المعجم الكبير: 25 / 103 ح: 269، الآحاد والمثاني: 6 / 102 ح: 3317.

2 - مسند أحمد: 6 / 285 ، مسند ابن راهوية: 1 / 189 - 190 ، مسند أبي يعلى: 12 / 472 ح: 7044، المعجم الكبير: 23 / 206، 208 ح: 358، 363، الآحاد والمثاني: 6 / 102 ح: 3317.

الإسقاط منها كان أكثر من رواية ابن جريج عنه.

ثم إنّ خيانة أبي الزبير لم ينحصر بإسقاط الرواة من الإسناد، بل إنّك تلاحظ كيف قام بقصّ الحديث وتحريف متنه، مما كان سبباً لتبديل معناه وتغييره بصورة كاملة؛ فحذف قول النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) " إني لأرجو "، الذّي كان يدل على أمله ورجاءه في أن لا يدخل النار أحد ممّن شهد بدراً والحديبية. ولم يكتف أبو الزبير بذلك، بل لما رأى أنّ جملة " ان شاء الله " في الحديث تدلّ على التعليق قام بحذفها أيضاً، فصار مضمون كلام النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) نصاً قطعيا بعدً أن كان رجاء تعليقياً!!

وبهذا يتّضح ما حلّ بالإسلام من المصيبة والبلاء؛ فاعتمد علماء الحديث على كلّ من تظاهر بالورع والعبادة، من دون أن يعتبروا من خياناتهم المتكررة في محاولة حرفة التدليس وحذف الضعفاء من الأسانيد، فقبلوا جميع ما جاء به هؤلاء بعنوان

أنّه وحي نطق به النبيّ الأمين (صلى الله عليه وآله وسلم)، وحكموا في الأمور والحوادث من

الصفحة 23

زاوية ذلك، فوقع ما وقع، وحدث ما حدث.

الصفحة 24

الصفحة 25

معرفة الأشخاص برواياتهم

وأما الّذين كانت مروياتهم هي المنشأ الوحيد لتوثيقهم فتعدادهم كثير جداً، فكثير من الأشخاص المجهولين وثّقوا من قبلِ علماء الحديث من دون أن تكون لهم أيّة ترجمة مبيّنة لأحوالهم و مفسرة لأعمالهم، حيث إنهمّ لاحظوا أحاديثهم، فلما لم يجدوا فيها ما يخالف مذهبهم – بل وجدوا فيها ما كان مخالفاً لمذهب غيرهم – حكموا بوثاقتهم، وأحيانا يكون بينهم وبين هؤلاء فاصلازمانياً أكثر من ثلاثمائة سنة.

ولتوضيح هذا الكلام لا بأس بأن نذكر مثالاً على ذلك.

فهذا سالم بن عبد الله النصري، أو سالم مولى شداد، أو سالم مولى المهري، أو سالم بن

الصفحة 26

عبد الله الدوسي أو سالم مولى شداد بن الهاد، أو أبو سالم مولى المهري، أو سالم أبو عبد الله الدوسي، أو سالم بن عبد الله مولى الدوس، أو مولى مالك بن أوس بن الحدثان، أو سالم سبلان، إلى غير ذلك ممّا اُطلق على هذا الشخص، وذكر الحافظ المزّي وغيره أنّ جميع ذلك يطلق على شخص واحد[1].

وقد تخيّل العجلي أنّ تلك الألفاظ تطُلقْ َعلى عدة أشخاص، فذكره في ثلاثة مواضع من ثقاته، وحكم بتوثيق هؤلاء الثلاث الّذين لا يعلم بوحدتهم، ولا يعرف هويّة هؤلاء الذّين وثقهّم؛ فقال في موضع: سالم سبلان، مدني، تابعي، ثقة.

وقال في موضع آخر: سالم المهري، مدني، تابعي، ثقة.

وقال في موضع ثالث: سالم مولى النصريين، مدني، تابعي، ثقة[2].

وكذلك فعل ابن حبان؛ حيث توهم التعدد، فذكره في موضعين من ثقاته[3].

1 - تهذيب الكمال: 10 / 154 م: 2150، سير أعلام النبلاء: 4 / 595 م: 234.

2 –راجع تاريخ الثقات للعجلي: م 498 و 501 و 502.

3 –راجع الثقات لأبن حبان: 4 / 307 – 308.

الصفحة 27

ولا شكّ أنّنا إذا أردنا أن نصل إلى الحقيقة يلزمنا أن نجتنب في المسائل الخلافية من أحاديث منَ كان من هذا القبيل؛ من

المجهولين الّذين وثّقوا بأحاديثهم.

ثم إنّه قد تقدّم أننا أبدينا إمكان اكتشاف عدم الوثاقة في الشخص من زاوية أحاديثه، وأما هل يمكن إكتشاف العدالة في الشخص من تلك الزاوية، أم لا؟ ولا شكّ أن هذا مشكل جداً، فكما أن وجود عدة الفضائل في الشخص لا يكون دليلا على انتفاء ما تنقض به العدالة، فكذلك – بل بطريق أولى – لا يمكن إكتشاف ذلك بواسطة أحاديثه، بخلاف ما إذا كان في الشخص بعض الرذائل، فإنه قد تكون رذيلة واحدة سبباً لسقوطه عن العدالة.

ولو تنزلنا وقلنا بإمكان ذلك لكان علينا – على أقلّ التقادير – الإجتناب عن أحاديث مَنْ كان من هذا القبيل في المسائل الخلافية بين الأمّة.

وأما ترك الأشخاص بسبب روايتهم لما يخالف مذهباً معيناً فهو مخالف للعدل والإنصاف، وقد كانت هذه الظاهرة ُرائجة في التاريخ بصورة وسيعة؛ فكثيراً ما تركوا أشخاصاً بسبب روايتهم لما كان مخالفا ًللمذهب الحاكم، وبالتالي ختموا على جميع أحاديثهم وطرحوها. وكذا لمّا رأوا أنّ بعض الأشخاص رووا فضائل أهل البيت (عليه السلام) رموهم بتهمة التشيّع، وطرحوا أحاديثهم تحت ذريعة كونهم من أهل البدعة. ولتوضيح الأمر لا بأس بذكر أمثلة على ذلك، فلاحظ:

(1) – عمر بن إسماعيل بن مجالد، شيخ أبي زرعة، استحقّ الترك بسبب روايته لقول النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم): " أنا مدينة العلم، وعليّ بابها ".

قال أبو زرعة: أتينا شيخنا ببغداد يقال له (عمر بن إسماعيل بن مجالد) فأخرج لنا كراسة لأبيه، فيها أحاديث جياد؛ عن مجالد وبيان والناس، فكنّا نكتب إلى العصر، فيقرأ علينا، فلمّا أردنا أن نقوم قال: حدثنا أبو معاوية، عن

الأعمش بهذا الحديث، فقلت له: لا كلّ هذا بمرّة. وقال أبو زرعة: كم خلق افتضحوا فيه[1].

وعندما يقف المرأ على أمثال هذه القضايا يتعجّب من شدّة العصبية كيف وصلت إلى حد؛ مما كان سببا لأن يترك العلماء من أجلها مشائخهم، ويتعجّب من مظلومية عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) بين المسلمين كيف وصلت إلى درجة؛ مما كان نقل فضائله سبباً لافتضاح الرواة. وقد يتعجّب كل من كان عالما بمنزلته عند الله من صنيع الأمة تجاهه؛ كيف حسدوه في حياة النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)، وسبّوه، ونقموا منه، وقاموا بوضع الأحاديث في ذمّه بعد وفاته. ولم يكتفوا بذلك، بل لما واجهوا كلام النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) في فضله أعرضوا عنه، وتركوا رواته واتّهموهم.

وإذا وصلت النوبة إلى مخالفي عليّ (عليه السلام) تراهم يعملون بعكس ما قد عملوا في حقّه تماماً؛ فيقومون بتعظيمهم وترويج ما روي في فضلهم ونشره، من دون أن يفكروا في احتمال كذبه ووضعه، ويتركون مَنْ روى مثالبهم

1 - تاريخ بغداد: 11 / 205 م: 5908.

ويتّهمونه، ثم يقومون بطرح أحاديثه تحت ذريعة كونه منكر الحديث.

(2) – عبد الله بن لهيعة الّذي قال الذهبي في حقّه: { الإمام العلامة، محدّث ديار مصر... وكان من بحور العلم... لما مات ابن لهيعة قال الليث: ما خلّف مثله..} إلى آخر كلماته في حقّه[1].

وهذا الّذي كان من بحور العلم استحق الترك بسبب روايته فضائل أهل البيت (عليه السلام)، فبعد أن ذكر الذهبي حديث ابن لهيعة من رواية عليّ (عليه السلام) أنّه قال: " علمّني – يعني النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) – ألف بَاب، يفتح كل بابٌ ألفَ باب "، قال: بهذا وشبهه استحق ابن لهيعة الترك[2].

(3) – وليد بن جميع الّذي كان من رجال صحيح مسلم وغيره، ووثّقه كلّ من ابن سعد و ابن معين والعجلي

1 - سير اعلام النبلاء: 8 / 11 - 31 م: 4.

2 – تلخيص العلل المتناهية: 75 – 76 ح: 169.

وابن حبان، ونفي عنه البأس كلّ من أحمد وأبي داود وأبي زرعة[1].

ومع كلّ ذلك كان بعض أحاديثه سبباً لنقمة ابن حزم عليه، فحكم عليه بالهلاك والسقوط، مصرحّا بعلّة ذلك؛ قائلا: { فإنه قدّ روى أخباراً؛ فيها أنّ أبا بكر وعمر وعثمان وطلحة وسعد ابن أبي وقاص أرادوا قتل النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)، والقاءه من العقبة في تبوك. وهذا هو الكذب الموضوع، الّذي يطعن الله واضعه، فسقط التعلّق به، والحمد لله ربّ العالمين }[2].

(4) – الحسين بن الحسن الأشقر، فقد حكى العقيلي عن الأثرم أنّه قال: قلت لأبي عبد الله – يعني أحمد بن حنبل –: حسين الأشقر تحدّث عنه؟ قال: لم يكن عندي ممن يكذب في الحديث، وذكر عنه التشيّع. فقال له العباّس بن عبد العظيم: حدثّ في

1 - تهذيب التهذيب: 11 / 121 م: 7307.

2 – المحلّى: 11 / 224، 250 م 2199 وفي طبع: 13 / 88 – 89 م: 2203.

أبي بكر وعمر! فقلت له: يا أبا عبد الله صنّف باباً فيه معايب أبي بكر وعمر! فقال: ما هذا بأهل أن يحُدثّ عنه، فقال له العبّاس: حدثّ بحديث فيه ذكر الجوالقين – يعني أبا بكر وعمر – فقال: ما هو بأهل أن يحُدثّ عنه[1].

والأمثلة من هذا القبيل كثيرة جدّا، ونكتفي بذكر هذه، وهي كافية لتوضيح الأمر. وبذلك تفهم مدى خطورة الوضع، لا من قِبل السلطات الحاكمة فحسب، بل وأمرّ من ذلك الموقف المتشدد من قبلِ بَعض أئمة الحديث تجاه كل منّ روَىْ ما يخالف مذهبهم؛ فيجعلون ذلك فضيحة له، وبأنّبونه عليه، ممّا يكون سببا لفقدان مكانته في المجتمع. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل لمارأوا أنّ بعض الثقات من أصحابهم روى تلك الأحاديث بادروا إلى محوها وإحراقها.

روى الخلال عن عبد الله بن أحمد بن حنبل: أنّه قال: قال أبي: كان أبو عوانة وضع كتاباً فيه معايب

---

1 - الضعفاء الكبير: 1 / 249 م: 297.

أصحاب النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)، وفيه بلايا، فجاء إليه سلام بن أبي مطيع، فقال: يا أبا عوانة، اعطني ذلك الكتاب، فأعطاه، فأخذه سلام، فأحرقه.

وقال الدكتور عطية الزهراني: إسناده صحيح [1].

ومن خلال هذا اتّضح أنّه لم يكن عند الجمهور معيار صحيح وميزان ثابت لمعرفة الأشخاص والحكم عليهم بالجرح والتعديل. واتّضح أنّ كثيراً من أحكامهم على الرواة كان في غير محلّه، بل إذا تفحصت المسألة بدقة تستفهم أن كثيراً من الأحكام بالجرح كان منشأه هوى النفس والحسد تجاه الشخص، ولأجل ذلك لم ينج من الجرح حتى الأئمّة الأربعة.

أما أبو حنيفة فقد ذكره كلّ من البخاري وابن عدي والعقيلي وابن الجارود والنسائي وابن شاهين وأبي نعيم وابن الجوزي والذهبي في [الضعفاء]، ورُوي عن ابن عيينة

1 - السنة للخلال 3 / 510 م: 820. وقد أوردنا رواياتٍ كثيرةً من هذا القبيل في كتابنا [عليّ ميزان الحقّ].

والأوزاعي: أنّهما لعنّاه، وعن الإمام مالك والثوري وابن عون، أنهّم قالوا: ما ولدُ فِي الإسلام مولود أشأم على أهل الإسلام من أبي حنيفة. وعن الأوزاعي والثوري وحمّاد بن زيد: أنهّم قالوا: ما ولد مولود في الإسلام أضرّ على أهل الإسلام من أبي حنيفة. إلى غير ذلك ممّا قيل في حقّه [1].

وأمّا الإمام مالك؛ فقد اتهّمه الدارقطني بالتدليس، وتكلمّ فيه ابن أبي ذئيب وابراهيم بن أبي يحيى وعبد العزيز بن أبي سلمة وعبدُ الرحمن بن زيد بن أسلم وابنُ

1 - الضعفاء الكبير: 4 / 268 - 285 م: 1875 ، الكامل لابن عديّ: 8 / 235 - 245 م: 1954، الانتقاء: 149 - 152، تاريخ بغداد: 13 / 323 - 454 م: 7297 ، أسماء الضعفاء والكذّابين لابن شاهين: 184 م: 645 ، الضعفاء لأبي نعيم: 154 م: 255، الطيوريات لأبي طاهر: 500 - 501 م: 894، 895، الضعفاء للنسائي: 233 م: 614، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: 2 / 163 م: 3539، ديوان الضعفاء للذهبي: 2 / 404 م: 4389.

إسحاق وابن أبي الزنّاد، وتحامل عليه الشافعي وبعض الأحناف [1].

وأمّا الإمام الشافعي؛ فلم يحتجّ به البخاري ومسلم في صحيحيهما، واتهّمه ابن معين والعجلي وابن النديم بالرفض، وقال ابن معين وأبو عوانة: ليس بثقة، وقال الذّهبي: كان ابن معين وأبو عبيد سيئّي الرأي فيه. وذكر الذهبي اتهّام إسحاق بن أبي إسرائيل لأحمد بن حنبل، ثمّ قال: فمن سلم من الكلام بعد أحمد؟! [2].

وكذلك الشيخان؛ البخاري ومسلم، فإنّهما قد نالا حظهّما من ذلك أيضاً. حيث اتهمّهما ابن منده

1 - جامع بيان العلم وفضله، باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض: 2 / 1115 م: 2184، طبقات المدلّسين: 37 - 38 م: 22.

2 - الرّواة الثقات المتكلم فيهم: 3، 28 - 32، 56 ، من تكلم فيه وهو موثّق: 39 م: 22 ، جامع بيان العلم: 2 / 1114

م: 2179 ، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة: 2 / 186، 240، 241، 243، 250، 252.

بالتدليس، وأيّده العسقلاني بالنسبة للبخاري. وما جرى بينهما وبين شيخهما محمّد بن يحيى الذهّلي كان مشهورا فيً كتب التاريخ، حتى أفتى محمّد ابن يحيى بحرمة مجالسة البخاري، ممّا كان سببا ًلأن يتركه الناس، فاضطر ّالبخاري لأن يغادر نيسابور مختفياً. وممن ترك حديثَ البخاري أبو حاتم وأبو زرعة، بل قد وصل الأمر ببعضهم إلى تكفيره. وذكره الذهبي في [الضعفاء والمتروكين]، كما قال المناوي[1].

1 - تاريخ بغداد: 2 / 29 - 31 م: 422، 13 / 101 - 104 م: 7089، سير أعلام النبلاء: 12 / 281 - 285 م: 104 / 453 - 462 م: 171 / 571 م: 217 ، فيض القدير: 1 / 24 ، المغني في الضعفاء: 2 / 268 م: 5312 ، ديوان الضعفاء: 2 / 283 م: 3605 . كتاب المدلّسين: 82 م: 52، طبقات المدلّسين: 38، 41 م: 23، 28.

مبغضو عليّ (عليه السلام) وأعداءه

ثم إنّ الأهمّ من جميع ما تقدمّ هو الاجتناب عن مرويات مبغضي علي (عليه السلام) وأعدائه في المسائل الخلافية بين الأمة، فإن الله تبارك وتعالى حكم بنفاق هذا الصنف وعداوتهم لله تعالى كما جاء في أحاديث قطعيةٍ من طرق الشيعة والسنة معاً.

فأما من طرق السنّة، فقد ثبت عن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) أنهّ قال لعلي (عليه السلام): " لايحبكّ إلا مؤمن، ولا يبغضك إلاّ منافق ".

فقد ورد هذا الحديث عن جماعة من الصحابة، منهم:

1 – أمير المؤمنين (عليه السلام).

2 – أم سلمة.

3 – عمران بن الحصين.

4 – أبو سعيد الخدري.

5 – عبد الله بن عبّاس.

6 – يعلى بن مرّة.

7 – عبد الله بن حنطب، وغيرهم.

وقال أبو نعيم: هذا حديث صحيح متّفق عليه[1].

فهذا الحديث نصّ قطعيّ في أنّ مبغضي علي (عليه السلام) من المنافقين. وقد طبق جماعة من الصحابة هذا الحكم الصادر عن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ فكانوا يعرفون المنافقين ببغضهم علياً (عليه السلام).

وثبت عن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) أيضاً أنّه قال: " من آذى عليا فقد آذاني".

وفي بعض الروايات بزيادة: " ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله فعليه لعنة الله ".

وقد ورد هذا الحديث عن جماعة من الصحابة، منهم:

---

1 - صحيح مسلم: 1 / 84 ح: 131، سنن النسائي: 8 / 115 - 117، سنن ابن ماجة: 1 / 54 ح: 114، سنن الترمذي: 6 / 94 ح: 3736، مسند أحمد 1 / 84، 95، 128، حلية الأولياء: 4 / 185 . وإذا أردتم الوقوف على تفصيل الكلام على الحديث وذكر المصادر فعليكم بمراجعة الفصل الأوّل من كتابنا: [علي ميزان الحقّ].

1 – أمير المؤمنين (عليه السلام).

2 – عمرو بن شاس الأسلمي.

3 – سعد بن أبي وقاص.

4 – عبد الله بن عباس.

5 – جابر بن عبد الله الأنصاري.

6 – أم سلمة، وغيرهم.

وحكم كلّ من الحاكم والذهبي والهيثمي والمناوي والألباني وغيرهم بصحّة هذا الحديث [1].

وبضمّ هذا الحديث إلى قوله تعالى: **(إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا)** [2]، نستفيد أنّ الّذين يؤذون علياً كانوا ملعونين من قبل الله، وكانوا من أهل العذاب.

---

1 - مسند أحمد: 3 / 483 ، المستدرك: 3 / 122 ، صحيح ابن حبان: 15 / 365 ح: 6923 ، مسند أبي يعلى: 2 / ح: 770، الآحاد المختارة: 3 / 266 ح: 1070، 1071، سلسلة الآحاديث الصحيحة: 5 / 373 ح: 2295 . وقد فصّلنا الكلام على هذا الحديث في الفصل الثالث من كتاب: [علي ميزان الحق].

2 – سورة الأحزاب: 57.

وثبت عن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) أنّه قال: " من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم والّ من والاه، وعاد من عاداه ".

وقد ورد هذا الحديث عن جماعة كبيرة من الصحابة، منهم:

1 – أمير المؤمنين (عليه السلام).

2 – زيد بن أرقم.

3 – عبد الله بن عبّاس.

4 – البراء بن عازب.

5 – جابر بن عبد الله.

6 – أبو هريرة.

7 – سعد بن أبي وقاص.

8 – أبو سعيد الخدري.

9 – حذيفة بن أسيد.

10 – حبشي بن جنادة.

11 – أنس بن مالك، وغيرهم[1].

1 - مسند أحمد 1 / 119، 4 / 370 ، وصحيح ابن حبان: 15 / 375 ح: 6931 ، البداية والنهاية: 5 / 231 و 7 / 383 ، سلسلة الأحاديث الصحيحة: 4 / 331 ، مسند ابي يعلى: 1 / 429 ح: 567، الأحاديث المختارة: 2 / 106 ح: 481، السنن الكبرى للنسائي: 5 / 130 ح: 8464، المستدرك للحاكم: 3 / 109. وقد تعرضنا للكلام على الحديث وذكر مصادره بصورة مفصلة في الفصل الثالث من كتاب [عليّ ميزان الحقّ].

وهذا الحديث متواتر، ولا شكّ في صدوره عن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقد اعترف بتواتر الشطر الأوّل منه جماعة من المحدّثين.

وكذلك صحّ عن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) قوله: " من أحبّ عليا فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله، ومن أبغض عليّا فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله ".

هذا اللفظ لحديث أمّ سلمة أخرجه المخلص في [الفوائد المنتقاة] بسند صحيح – كما قال الألباني – وأخرجه الطواني في [الكبير] بسند حسن، كما قال الهيثمي والهيتمي.

وقد روي في ذلك عن جماعة من الصحابة، منهم:

1 – أمير المؤمنين (عليه السلام).

2 – عبد الله بن عباس.

3 – سلمان الفارسي.

4 – أبو رافع.

5 – يعلى بن مرّة.

6 – عمّار بن ياسر.

7 – عبد الله بن مسعود.

8 – عبد الله بن عمر، وغيرهم[1].

والحاصل من جميع ذلك: أنّ الحكم بعدم الوثاقة في حقّ أعداء عليّ (عليه السلام) ومبغضيه قد صدر من قبلِ الله عزوجلّ

على لسان نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم)، لا من قِبل يحيى بن معين، ولا من قبل أحمد ابن حنبل، ولا من قبل غيرهما من أبناء البشر غير المعصومين، حتى يتطرّق إليه احتمال الخطأ، والأحاديث المذكورة وثيقة قطعية على ذلك؛ حيث جاء فيها التصريح بنفاق أعداء عليّ (عليه السلام) ومبغضيه، وبعداوتهم لله (عز وجل)، وبكونهم من الملعونين من قبله، والمبغضين له ولرسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن أهل العذاب.

وفيما رواه البخاري وغيره عن أبي سعيد الخدري دلالة على أنّ أعداء عليّ (عليه السلام) ليسوا من أهل النار

---

1 - فضائل الصحابة لأحمد: 2 / 642 ح 1092، المستدرك: 3 / 127 - 128، 130، 140، 142، 143، المعجم الكبير: 23 / 380 ح: 901، مجمع الزوائد: 9 / 132 - 133، الصواعق المحرقة: 2 / 360، سلسلة الأحاديث الصحيحة: 3 / 287 - 288 ح: 1299.

فحسب، بل من الدعاة إلى النار أيضاً؛ حيث جاء فيه أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: " ويح عمار! تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنّة ويدعونه إلى النار "[1].

فكان علينا قبل كلّ شيء أن نعرف أعداء عليّ (عليه السلام) ومبغضيه كي نحذرهم على ديننا ونجتنب عن رواياتهم، وإذا فعلنا ذلك؛ بأن أخرجنا مروياتهم من صحاحنا، وتركنا العمل بها فستنحل المشكلة بإذن الله، وسنصل إلى الحقيقة بحول الله وقوته.

وقد كان في زماننا هذا أناس يدّعون محبة عليّ (عليه السلام)، وفي الواقع هم من أشد أعداءه، وهم لا يشعرون. وعلامة هؤلاء هو أنّهم كلّما واجهوا حديثاً في فضله (عليه السلام) بادروا إلى إنكاره وردّه، ويسعون قصارى جهودهم ليقفوا في إسناد ذلك على راوٍ تكلّم بعضهُم في حقه جرح، ليطرحوا الحديث من ناحيته، وإن كان ذلك الراوي أفضل بكثير من الجارح علماً وعملاً.

---

1 - صحيح البخاري: 1 / 161 ح: 447 و 2 / 309 ح: 2812، صحيح ابن حبان: 15 / 553 - 555 ح: 7079، مسند أحمد 3 / 90.

وهؤلاء لا يمارسون هذا الأسلوب تجاه ما ورد في فضل مخالفي عليّ (عليه السلام) وأعدائه.

الطريق الأقصر للوصول إلى الحقّ

وقد كان النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) أرشدنا إلى طريق أسهل وأقصر للوصول إلى الحقّ، وبيّن لنا بأننا لا نضل إذا سلكناه، ولا نزيغ إذا اتّبعناه؛ حيث قال: " فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، فتمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ... " الحديث.

وهذا الحديث صحّحه الحاكم، ووافقه الذهبي [1].

وقال (صلى الله عليه وآله وسلم): " إنّي قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا؛ كتاب الله،

1 - مسند أحمد: 4 / 126، سنن أبي داود: 2 / 611 ح: 4607، سنن الترمذي: 4 / 408 ح: 2676 سنن ابن ماجة: 1 / 29 ح: 42، 43، المستدرك: 1 / 95 - 97.

سبب بيد الله وسبب بأيديكم، وأهل بيتي ".

وفي رواية: " إنّي تارك فيكم خليفتين؛ كتاب الله (عز وجل) وأهل بيتي، وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض ".

وقد ورد هذا الحديث عن جماعة كبيرة من الصحابة، منهم:

1 – أمير المؤمنين (عليه السلام).

2 – زيد بن أرقم.

3 – زيد بن ثابت.

4 – جابر بن عبد الله.

5 – حذيفة بن أسيد.

6 – أبو ذرّ الغفاري.

7 – أبو سعيد الخدري.

8 – حذيفة بن اليمان.

9 – عبد الله بن عبّاس، وغيرهم [1].

ويؤيّد ذلك قول النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم): " ألا إنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة

1 - صحيح مسلم: ح: 2408، مسند أحمد: 4 / 366 البحر الزخار: 3 89 ح: 864، سنن الترمذي: 5 / 634 ح: 3813، المستدرك: 3 / 110 و 148.

نوح؛ من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها هلك ".

وقد ورد هذا الحديث عن ستّة أشخاص من الصحابة، وهم:

1 – أمير المؤمنين (عليه السلام).

2 – أبو ذرّ الغفاري.

3 – عبد الله بن عباس.

4 – عبد الله بن الزبير.

5 – سلمة بن الأكوع.

6 – أنس بن مالك.

وصحّحه الحاكم، وقواه ابن حجر الهيتمي [1].

وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): " النجوم أمان لأهل السماء، وأهل بيتي أمان لأمتي ".

وروى هذا الحديث من الصحابة:

1 – أمير المؤمنين (عليه السلام).

2 – عبد الله بن عبّاس.

3 – سلمة بن الأكوع.

4 – أبو سعيد الخدري.

---

1 - فضائل الصحابة لأحمد: 2 / 785 ح: 1402، المستدرك: 2 / 343 و 3 / 150 - 151، حلية الأولياء: 4 / 306، مسند الشهاب: 2 / 273 ح: 1342، الصواعق المحرقة: 152 ف: 1، ب: 11.

5 – جابر بن عبد الله.

6 – أنس بن مالك.

7 – أبو موسى الأشعري.

وصحّحه الحاكم في [المستدرك] [1].

هكذا بيّن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) أنّ النجاة من الضلالة والأمن من الغواية مرهونة بالتمسك بسنة الخلفاء الراشدين من أهل بيته سلام الله عليهم. وفي الحديث الآتي بيّن لنا أنّ تعداد هؤلاء الخلفاء كان إثني عشر؛ حيث قال: " لا زال الإسلام عزيزاً منيعاً إلى إثني عشر خليفة " [2].

وقد ورد هذا الحديث عن جماعة من الصحابة، منهم:

1 – جابر بن سمرة.

2 – عبد الله بن مسعود.

3 – أبو جحيفة.

4 – أنس بن مالك.

5 – عبد الله بن عباس، وغيرهم.

---

1 - المستدرك: 2 / 448 و 3 / 149 ، المعرفة والتاريخ 1 / 538 فضائل الصحابة لأحمد: 2 / 671 ح: 1145 ، المطالب العالية: 4 / 74، 4002، 4564.

2 – صحيح مسلم ح: 1821، 1822، مسند أحمد: 5 / 89 – 99 ، المستدرك: 3 / 217.

وقد فصّلنا الكلام حول هذه الأحاديث في كتابنا [الهجرة إلى الثقلين].

وأسماء هؤلاء الخلفاء سلام الله عليهم – كما هو ثابت عند الشيعة، وكما جاء في بعض روايات السنة[1] – كما يلي:

1 – عليّ بن أبي طالب (عليه السلام).

2 – الحسن بن عليّ (عليه السلام).

3 – الحسين بن عليّ (عليه السلام).

4 – عليّ بن الحسين زين العابدين (عليه السلام).

5 – محمّد بن عليّ الباقر (عليه السلام).

6 – جعفر بن محمّد الصادق (عليه السلام).

7 – موسى بن جعفر الكاظم (عليه السلام).

8 – عليّ بن موسى الرضا (عليه السلام).

9 – محمّد بن عليّ الجواد (عليه السلام).

10 – عليّ بن محمّد الهادي (عليه السلام).

11 – الحسن بن عليّ العسكري (عليه السلام).

1 - فرائد السمطين:2 / 136 - 141 ح: 432 - 435، ينابيع المودة: 492 و 493.

12 – محمّد بن الحسن المهدي (عليه السلام).

وقد تعرّضنا لشرح شيء من أحوال هؤلاء الأئمة وكراماتهم صلوات الله عليهم في كتابنا [الهجرة إلى الثقلين]، ناقلا إياه عن مصادر أهل السنّة والجماعة، فراجع.

والحمد لله ربّ العالمين، والصلاة

والسلام على محمّد وآله الطاهرين

المطهّرين.

محمّد كوزل الآمدي